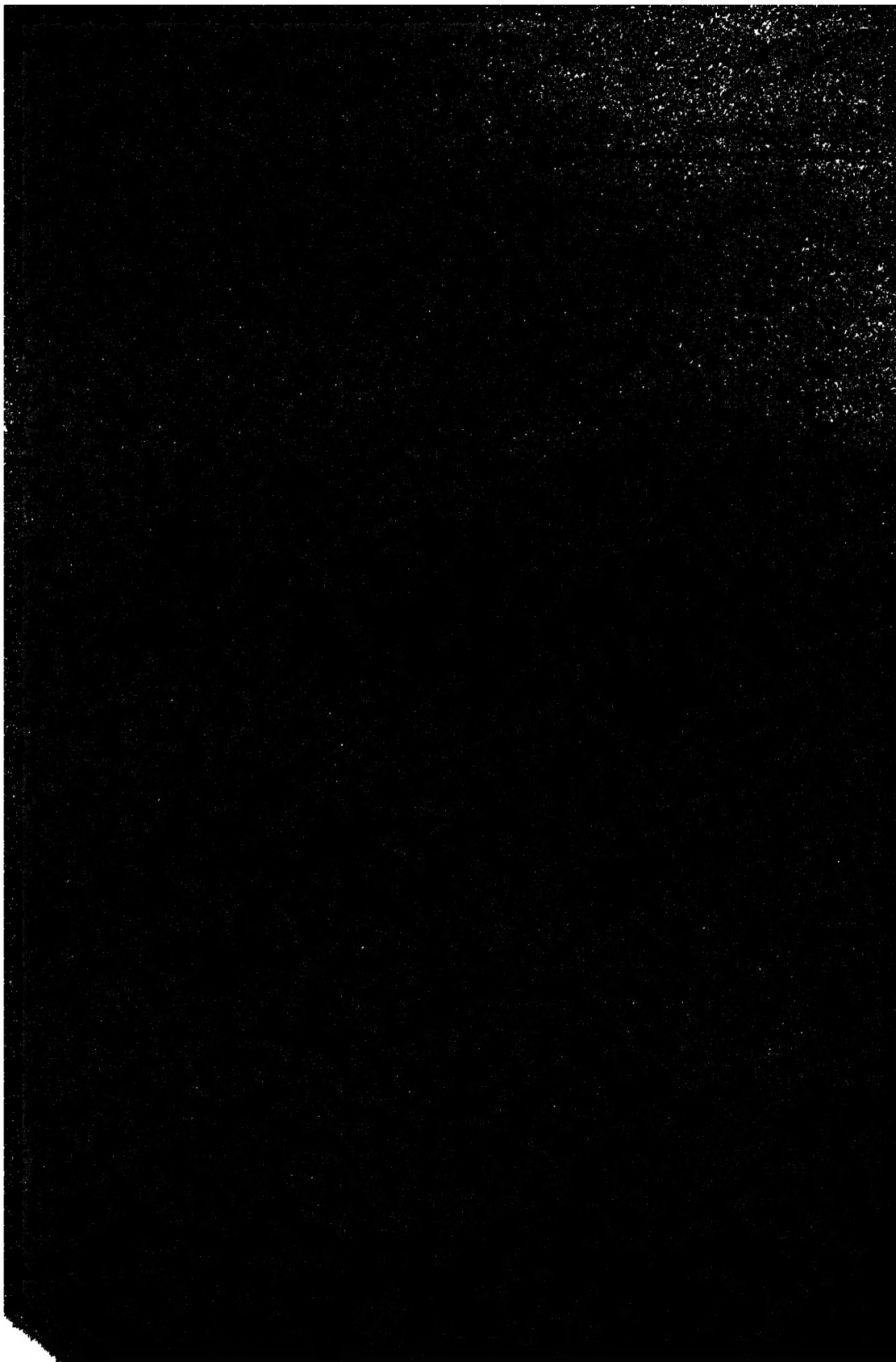




0
3



نظام ضرائب الأقطان

الحضرة الأستاذ عبد الحليم الياس نصير

عضو مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية

كلمة تمهيدية

شرعت الحكومة المصرية في اتخاذ الاجراءات التمهيدية لتعديل ضرائب الأقطان . وأصبح واجب الزراع أن يوجهوا كل عناية لبحث موضوع الضرائب . وهى تسهم مباشرة وتستغرق نصيباً كبيراً من ثمراتهم وتقتطع شطراً عظيماً من أرباحهم وقبل أن نخوض في بحث المشروع الذى وضع لتعديل الضرائب، يجدر بنا أن نبين بعض عيوب النظام الحالى لنتبين ما إذا كان النظام الجديد سيكفل درء هذه المآخذ أم أهمها

ونهد لذلك بنظرة أولية في الغدان المصرى وبكلمة في تكييف ضريبة الأقطان من الناحية التشريعية والمالية

الفردان المذهبي وعقود الملكية الزراعية

الفدان المصرى هو أنفس ما تملك مصر ، وأعظم مناجم الذهب المصرى الذى لا تنضب كنوزه ، وهو العمود القفرى في كيان مصر وبناء استقلالها ولم يكتسب المصريون حق الملكية الزراعية بجدهم ومالم فحسب ولكن أيضاً بفضل ما بذله الآباء والأجداد من تضحيات غالية ، وضرائب جائرة . وما تاريخ الملكية في مصر إلا تاريخ الحرية الفردية . وكانت القاعدة في العصور الخالية أن الرعية وما ملكت يداها ملك له لاها

ومنذ خمسة وأربعين عاماً ظفر الشعب المصرى بأسنكـال ركن من أركان حقوقه المدنية بإمـاحة الملكية الفردية بغير تفریق بین الطبقات والأشخاص ، وفرضت ضرائب الأطنان من ذلك الوقت فقط بالمساواة على أساس مالى اقتصادى ، وأصبح الغدان محلاً للتصرفات والمعاملات

تكلیف الضريبة العقارية

لانزاع أن كل صاحب تكلیف عليه واجب للدولة أن يؤدي فريضة من المال إلى خزانها حتى يتسنى للحكومة الاضطلاع بإدارة المصالح العامة والنهوض بال عمران والقيام برعاية مرافق الرعاية وإقامة العدل وحماية الأمن العام وصحة السكان وسلامة الحدود وتنقيف الشعب ورفاهيته

والضريبة العقارية الزراعية تكلیف على الملكية الزراعية وهى فرض على كل أرض منتجة . وتعتبر من ناحية الاصطلاح الفنى المالى « ضريبة » ؛ لأن للمول يؤديها إلى الدولة ، وهى حرة فى توجيهها إلى أى مرافق من مرافق الدولة . فهى ضريبة يدفعها المول لتمكين الحكومة من القيام بخدماتها العامة التى يجب أن يتضمن كل قادر على أداء حصة من ربحه لاستدامتها بصرف النظر عما يعود عليه شخصياً من النفع الخاص ، فان مصالح الدولة وحدة لا تنجزاً . ولذلك لاتعد الضريبة العقارية التى يدفعها المول رسماً ، فان « الرسم » هو الذى يدفع إلى الحكومة أو الأشخاص المعنوية مقابل « خدمات خاصة » مثل الرسوم القضائية التى يدفعها المتقاضى إلى خزانة المحكمة لقضية خاصة به لا تعنى سواء

قواعد الضريبة

اصطلاح علم المالية على أن الضريبة العادلة يجب أن تتوافر فيها الشروط المعروفة بدستور الضرائب وهى : —

(١) العدل : فيكون التكليف متناسباً مع حقيقة صافي إيراده (٢) الوضوح أو اليقين : أى تكون الضريبة علنية مستقرة ثابتة وأن يحدد مقدارها (٣) التيسير أو الملازمة بحسن اختيار المرافق الفزيرة التى تفرض عليها ومواقيت الجباية وعدم مصادمة المكلفين فى عاداتهم ، فضريبة أرض حديقة البرتقال تجبى فى موسم البرتقال لا فى موسم القطن أو حصاد القمح مثلاً (٤) الاقتصاد فى نفقات التحصيل ، فتفضل الضرائب القليلة الكلفة فى التحصيل (٥) الاعتدال فى التقدير حماية لاثروات وتحاشياً لعرقلة الانتاج وشل النشاط القومى (٦) المرونة ليتسنى تعديلها وفق الظروف (٧) التعميم فتسرى الضريبة على كافة الأفراد القادرين

ملاحظات على نظام الضرائب القائم المقرر بقانونه ١٠ مايو سنة ١٨٩٩

أول — مدة السريانه : جعل مدة سريان العمل بالضرائب المقررة ثلاثين عاماً تنتهى فى مختلف المديرىات فى مواعيد مختلفة تقع فى الفترة بين نهايتى عام ١٩٣٤ بالنسبة لمديرية الشرقية وعام ١٩٤١ بالنسبة لبنى سويف وهذا أساس جامد تنقصه المرونة . والواقع أنه لبث أربعين عاماً بدون تغيير تطلبته مصلحة المكلفين ، فان تقدير القيمة الإيجارية يرجع إلى عام ١٨٩٦ ؛ ومذ ذاك استجسدت مشروعات الرى التى أفادت مناطق وأضرت بأخرى كما حصل ببعض أراضى مديرتى المنوفية والقليوبية : أهمل أمر الصرف فيها رغم الرى المستديم ؛ وكما حصل فى بعض مناطق مديرية بنى سويف وأبوصير الملقى والحافر وبنى عدى والليموت وبهبشين بمركز الواسطى ، حيث المساحات الواسعة الشاسعة مع قلة الأيدى وريادة الصرف تضائل إنتاجها وقل عطؤها ، ومنها مالا يغفل حتى المال الحر — على حد تعبيرهم — بعد أن كانت قبل المشروعات جنة تفيض لبناً وعسلاً

ومع ذلك فقد وقف هذا القانون الطويل الروح حجر عثرة دون دفع الضرر عن أصحاب الأطين التى ساء إنتاجها عن وقت ربط ضرائبها العالية ؛ وند استطاع أحد الطرفين ، وهو الطرف الحكومى ، أن يعدل فى الضرائب قبل الأجل المحدد لتعديلها ، وذلك بما فرضه من الضرائب الإضافية ؛ بينما الطرف الثانى ، وهو الأهالى ،

لم يستطع إنقاصاً لهذه الضرائب

ثانياً — **سعر الضريبة** : إن معدل ضريبة الأطنان الذي جعل ٢٨٦٤ في المائة من الإبحار قد وضع في القرن التاسع عشر ، في زمان غير زماننا وظروف غير ظروفنا ؛ وإذا اعتبر عند فرضه أساساً عادلاً فقد دل الاختبار على أنه لم يعد صالحاً لعصرنا ، وذلك لتنوع أبواب ميزانية الإيرادات ولما طرأ على الانتاج الزراعى والمساحة المزروعة وما طرأ على الملكية الزراعية وارتفاع مستوى معيشة الزراع والفلاحين وتبدل القدرة الشرائية لأصحاب الأطنان ونمو عدد السكان

ثالثاً — **الضرائب الإضافية** : لم تصحح الضريبة العقارية التي ربطت برسوم ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ هي كل ما يدفعه مالك الأرض الزراعية إلى خزانة الدولة فقد ربطت عليه ضرائب متنوعة ، وفرضت عليه أعباء مالية مباشرة وغير مباشرة ، نذكر منها : أعباء ضرائب خفر القرى ، وتزيد على مليون جنيه في السنة ، ورسوم مجالس المديرية وتبلغ ٦٧٦٥٢٩ جنيهاً في السنة

ثم ضريبة إصدار القطن وهي للقطن الشعر بمعدل ٢٠ قرشاً لكل ١٠٠ كيلوجرام يضاف إليها عوائد رصيف عشرون ملياً ثم ضريبة بذرة القطن بمعدل ١٥ ملياً لكل ١٠٠ كيلوجرام يضاف إليها عوائد رصيف بمعدل عشرة في المائة من رسم التصدير . وقد بلغ المصدر من القطن ٨٥٤٩٢٤٧ قطناً في سنة ١٩٣٥ كما صدر من مصر في العام نفسه ٣٠٧٩٨٧١ أردب بذرة قطن

ثم رسم إنتاج قصب السكر الذي تتقاضاه الحكومة من شركة السكر ، ويقع عبئه على أصحاب الأطنان المستغلة بقصب السكر كما يعصب المستهلكين (ومعظمهم من الزراع والفلاحين)

ثم رسوم حفر التربة الابراهيمية وغيرها

ثم رسوم سكلت زراعية الخ : هذا غير ما دفعه الزراع من رسوم وضرائب لم تبلغ إلا أخيراً مثل رسوم الدخولية على منتجات الزراع التي تدخل المدن وكانت عبئاً

على منتجات القرى المصرية وكذا ضرائب إنتاج القطن والأرز . وإنى ليخطئنى العد إذا حاولت حصر أعباء الضرائب الاضافية على الأطيان، فضلا عن عملية ضرائب كثير من أطيان الوجه القبلى بعد تقرير الضرائب الأصلية عليها بسنوات .

نزايير الضرائب غير المباشرة

يضاف إلى أعباء الأطيان ما يدفعه الزراع بطريق غير مباشر باعتبارهم الشطر الأكبر من المستهلكين، فيحتملون أعباء أكبر نصيب من الرسوم الجمركية ، خصوصا بعد التعديلات التى رفعت من نسبتها ابتداء من ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وهو التاريخ الذى استردت فيه الحكومة المصرية حريتها فى تعديل التعريفة الجمركية .

متاعب التوصل للممولين

ولا يخفى أن فداحة الضرائب أعجزت الفلاح عن سدها ، فجرد الفلاح من ماله ومصدر حياته لسد الضرائب المستحقة على أرضه ، ولجأت الحكومة أكثر من مرة إلى طرق شاذة فى تحصيل الضرائب العقارية ، وليس العهد ببعيد إبان الحرب الكبرى الأخيرة عند ما كانت تنقاض الحكومة المصرية الحلى الذهبية لنساء الزراع وفاء لضرائب الأطيان ، وأنشأت وزارة المالية لذلك مكاتب فى جميع المديرىات خصيصا لهذه المهمة

وقد اتصلت بنا أثناء الأزمة الاقتصادية الحالية أنباء المتاعب التى يعانها الممولون فى تسديد ضرائب الأطيان وخفر القرى والعزب . وقد نشرت الجريدة الرسمية ألوف البيوع الادارية لأراضى من تأخر وا فى تسديد الأموال ، وضج الزراع بالشكوى فى كل مكان من فداحة نيرها ، وقد أمست تستغرق أقواتهم وتشل نشاطهم وتقض مضاجعهم وانبرت الهيئات الزراعية تبسط قضية الزراع أمام ولاء الأمور ، وفى مقدمتها النقابة الزراعية

مساعي النقابة الزراعية

والحقيقة والتاريخ ننوه بأن النقابة الزراعية المصرية العامة قد أدت واجبتها في ذلك خير أداء ، وقد ناضلت النقابة عن مطالب الزراع لدى جميع الدوائر الحكومية طوال سنى الأزمة حتى فازت في إقناع الحكومة بحاجة الممولين إلى التدارك العاجل بالتجاوز عن جانب من الضرائب ثم بالمسارعة إلى اتخاذ الأهبة لتعديل الضرائب على أساس يخفف فداحتها ويهون حملها . وقد ظفرت النقابة بما سمعت وحقق الله رجاها .

رابعا — ضرورة ضريبة الفدان : — جاء بالمادة السابعة من دستور ضرائب الأقطان الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ أنه « لا يسوغ في أى حال من الأحوال أن تزيد أعلى ضريبة عن ١٦٤ قرشا عن الفدان الواحد » . وحكمة هذه المادة واضحة من الظروف التي صدر فيها هذا القانون الذي أرادت به الحكومة توطيد ماليتها على أساس العدل ومراعاة المقدرة الحقيقية للمساكين . وكأنه أراد أن يلقى درساً على سياسة العصر السابق الذين تشربوا مدى القرن الخالى بحب إثقال الفلاح بفادح التكاليف والاستئثار برىح الأرض واستباحة تسخير الفلاح ، فوضع المشرع المالى حداً لندوة ضريبة الفدان وخطر تجاوزها ، ولكن الحكومة المصرية تحللت في الواقع من هذا القيد بوسائل شتى بسطناها فيما تقدم

والاصلاح الذى يرجوه أصحاب الأقطان أن يوضع حد أعلى لضريبة الفدان يوافق حقيقة الدخل الآن ، ويراعى في تقديره ما فرضته الحكومة من تكاليف أخرى مستترة أو غير مباشرة هي التي أمتت إيرادات الدولة ، كما يراعى في تقدير تلك الندوة مبدأ حماية الملكية الزراعية وتوخي تخفيف تكاليفها ، لأنها المصدر الرئيسى لحياة السكان ولسائر وجوه الكسب التي يظفر بها غير أصحاب الأقطان من البيوت المالية والشركات والتجار وأرباب الصناعات الزاهرة

لهذا يحسن أن يكون الحد الأقصى لضريبة الفدان ١٢٤ قرشا ، ويؤدي

الزراع الجانب الأكبر من كافة موارد الحكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وهم مصدر هذا الاحتياطي العظيم الذى ليس له نظير فى أية حكومة فى هذا العصر . فهل يجوز مع كل هذا أن نقر استمرار سعر ضريبة الأقطان عالية كما هى ؟ هذا مالا نرتضيه لأنفسنا ولا للحكومتنا خصوصاً بعد أن ثبت عدم التكافؤ والموازنة . فمناك ميزانية للحكومة متوازنة وطيدة ، واحتياطي ضخم يقابله ميزانية مخجلة لأصحاب الأقطان وعجز طويل المدى عن القيام بفروض الضرائب المقررة عليها ، وإجراءات متواصلة لبيع المحاصيل جبرياً ونزع ملكية الأقطان من المتأخرين وفاء للضرائب . فأى منطق هذا ؟

ولو كان سعر الضريبة مرناً لتتنشئ مع ظروف الزمان والتقلبات الاقتصادية . ولاتقت الملكية الزراعية غير قليل من الكوارث ولظلت ضريبة الأقطان فرضاً هيناً ميسوراً وخلفت تكاليف الحياة على أصحاب الملكيات الزراعية ، ولتفادت أسرار كثيرة وبيوت ريفية أهوال الفضيحة ومذلة البيوع الجبرية ونزع الملكية ، وهو ما نرجو أن يتداركه المشرع المالى فى التعديل الجديد لضرائب الأقطان . والآن نعرض إلى مشروع التعديل الجديد الذى قامت بوضعه اللجنة المشكلة برئاسة حضرة صاحب العزة على المنزلاوى بك ، بناء على قرار مجلس الوزراء سنة ١٩٣٣

ملاحظات على المشروع الجديد

الدين العمومى والضرائب

أولاً — جاء فى تقرير اللجنة التحضيرية لتعديل الضرائب أن « اللجنة لاحظت من بادية الأمر أنه قد يكون مما لا يدركه الامكان إتقاص الضرائب بصفة عامة ، لأن ما يجبى منها الآن هو ٥٢٠٠٠٠٠ جنيه لا يزيد ما هو غير مخصص منه لصندوق الدين على مائتى ألف جنيه ، والباقي وقدره خمسة ملايين من الجنيهات مربوط على المديرية المخصصة لصندوق الدين باتفاق دولى سنة ١٩٠٤ » .

إذن أعلنت اللجنة رأيها من بادية الأمر في كمية ضرائب الأطنان، فنهت عن إنقاصها عما هي عليه الآن بحجة أن الاتفاق الدولي لسنة ١٩٠٤ قد يتأثر بانقاصها « فيتمرض في الظروف المحتملة مقدار ما يجي إلى أن ينقص عن حاجات الميزانية »

ولسكن الأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بناء على اقتراح الدول الدائنة قد تواضع حين غالت اللجنة التحضيرية ، إذ نص الأمر العالي بالمادة ٣٦ على أنه « ليس للحكومة الحق في تعديل ضرائب الأطنان في المديرية المذكورة بالمادة ٣٠ (جميع المديرية عدا قنا) ؛ إلا بعد تصديق الدول إذا كان هذا التعديل يجعل الإيرادات تنقص عن أربعة ملايين جنيه » . وجاء بالمادة ٣٠ ما نصه « قد ثبت في تاريخ صدور هذا القانون أن ما يتحصل من الضرائب العقارية يبلغ ٤٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري ، وأن ما يلزم سنوياً للدين بما فيه مصاريف صندوق الدين يبلغ ثلاثة ملايين وستمائة ألف جنيه مصري » .

ولسكن اللجنة التحضيرية تتبرع من عندها بأرقام لم يعنها اتفاق سنة ١٩٠٤ ولا الأمر العالي الصريح في أساسه ومدها ، وهو لا يقيدنا في تعديل الضرائب قط إلا إذا كان التعديل ينقص الإيرادات عن أربعة ملايين ، عندئذ فقط تؤخذ مصادقة الدول .

ولسكن اللجنة التحضيرية ترى مع هذا النص الواضح أنه مما لا يدركه الامكان إنقاص ضرائب الأطنان عن خمسة ملايين ومائتي ألف جنيه والواقع أنه يمكن بداهة إنقاص ضرائب الأطنان إلى أربعة ملايين الجنيهات بدون حاجة إلى تصديق الدول ، وذلك نص القانون كما بينا .

وفصلاً عن هذا فبالرجوع إلى التقرير السنوي لصندوق الدين عن سنة ١٩٣٥ نجد أن الحصة السنوية للدين العمومي التي يتقاضاها للدائنين ذلك الصندوق هي ٣٥٤٧٧٣٧ جنيهًا ، بما في ذلك نفقات صندوق الدين السنوية البالغة ١٤٦٠ جنيهًا مصريًا

يقابل ذلك أن مجموع الديون المنوطة بصندوق الدين (وهو المضمون والممتاز والموحد) كان ٨٤٠٨١٨٠٨ ر ٩٥٠ جنيهًا مصريًا في وقت الاتفاق سنة ١٩٠٤ ، وكانت الحصة السنوية بما فيها نفقات الصندوق ٣٦٠٠٠ ر ٣٧٠ جنيه فتمتص الآن ٥١٢٦٢

- ٩ -

جنيتها عما كانت ، كما أن الدين العمومي المكفول بضرائب الأطنان أخذ في التناقص أيضاً وهو يبلغ حوالى ٨٨٤٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٣٦ (بالعملة الورقية)

وإذن يكون من التعسف ضد أصحاب الأطنان أن يعتمد مشرع العصر الحاضر إلى عدم إنقاص مستوى كمية أعباء ضرائب الأطنان باسم الدين العمومي أو الاتفاق الدولي أو الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩٠٤

لهذا نرجو ألا تنقيد وزارة المالية عند تحديد ضرائب الأطنان فى التعديل الجديد بتوصية اللجنة التحضيرية بعدم إنقاص الضرائب للاعتبارات المتقدمة التى بينا ما فيها من خطأ التقدير

نظام ضرائب الأتبان

المقررات

خلاصة للمبادئ، التي يحسن مراعاتها في التعديل الجديد لضرائب الأتبان : —
أولاً — قيمة الضريبة : يراعى في تقدير كمية الضرائب الأميرية على الأتبان أن تكفى لسد المطلب السنوى للدين العمومى ومطاب مجالس المديرية ، وأن تكون أعلى فئة للضرائب الأميرية على الفدان بما فى ذلك رسوم مجالس المديرية وغيرها ١٢٤ قرشاً وأدنى فئة ١٠ قروش

وتقسم فئات ضرائب الأتبان بحسب قيمتها الإيجارية إلى عشرين درجة ، ويكون الفرق التصاعدى بين كل درجة وما يليها ستة قروش وينص فى صلب قانون تعديل الضرائب المقاربة الزراعية على أنه لا يجوز تحميل الفدان تكاليف جديدة أو رسوماً أخرى

ثانياً — أساس تقدير الضريبة : تقدر ضريبة الأتبان على أساس صافى الربح السنوى ويقوم بإيجار المثل للفدان بعد استئزال نفقات الصيانة واستهلاك حصه رأس المال ؛ وذلك لأن هذه النفقات تختلف باختلاف الجهات واختلاف الملاك . ومن العدل أن يتخذ صافى الربح من الفدان أساساً لما يفرض على المالك دفعه إلى خزينة الدولة ؛ لاجته إيراد دون استئزال النفقات التي يحتملها للحصول على هذا الإيراد

ثالثاً — محدد القيمة الإيجارية للفدان : على أساس الحالة الاقتصادية فى عام ١٩٣٥ ، مع مراعاة القواعد المعروفة فى تقدير الإيجار بملاحظة قيمة ثمن الفدان ، مع تقدير الظروف التي تم شراء الأرض فيها ومعدن الأرض ودرجة جودتها والرى والصرف وتوافر الأبدى العاملة وخبرة الأهالى الزراعية والمواصلات وصنع الأرض وقربها أو بعدها من المساكن والأسواق ونوع الحاصلات ودرجة الانتاج العادى والمناسخ والأمن والأخلاق السائدة بالمنطقة وأسعار الحاصلات والحالة الاقتصادية والمالية محلياً.

والعادة والعرف في المعاملات ومدى تأثر الأرض بالمنافع العمومية والمشروعات الجديدة التي تمت فعلا ومبلغ ما تتأذى به الأقطان من مشروع بدىء فيه مع مقارنة عقود إيجار أرض الحوض بعقود الأحواض المائلة دون التقيد بما في العقود

رابعاً — أجل سريانه الضريبة : يسرى التعديل الجديد لضرائب الأقطان لمدة عشرة أعوام ، ويطبق على جميع الأراضي الزراعية في وقت واحد خلال عام ١٩٣٧ هـ ماصناً — تظلم المحولين : لا يجوز إعادة تقدير الضرائب خلال العشرة الأعوام المقررة إلا في الحالات الاستثنائية الآتية : —

بند ١ — الأحوال المنصوص عليها في القوانين الحالية

بند ٢ — يجوز لكل صاحب أرض أو الملاك الزراعيين ببلدة من البلاد طلب إعادة تقدير الضرائب لأقطانها إذا انحطت قيمتها انحطاطاً جسيماً أضر بحالتها الأصلية بسبب خارج عن إرادة الملاك ، وكذلك إذا ثبت أن إنتاج أراضي المنطقة قد تأثر بسبب مشروع من مشروعات الحكومة أو القوة القاهرة

وينص على تشكيل لجان لفحص شكاوى الأفراد والبث فيها وأخرى للاستئناف الشكوى لديها ، كما ينص على تشكيل لجان أكثر أهمية لفحص شكاوى البلدة مجتمعة واستئناف المعاينة الخاصة بها

وإذا استردت تلك الأقطان مستوى إنتاجها الأصلي قبل نهاية أجل الأعوام العشرة فيجوز لوزير المالية أن يأمر بإعادة تقدير ضرائب تلك البلدة مرة أخرى

بند ٣ — يجوز لصاحب الأرض أن يلتمس إعفاء أرضه من الضريبة كلها أو بعضها لمدة سنة إذا هاف المحصول لأسباب قهرية لم يكن في مقدور المالك دفعها كالبرد والصواعق والجراد والآفات الطارئة وكوارث الفيضانات العالية . ويقدم الطلب الى وزير المالية ليقرر ما يراه

وفي هذا الصدد يوجد أمر عال للوالي محمد على صدر في ٢٠ جمادى الأولى

سنة ١٢٣٨ الموافق ١٨٣٣ جاء فيه ما يلي : —

أمر عال للعالي محمد علي

« صار العفو عن مال المحصول الهايف تماماً بقدر ما تكون فيه الأطينان ، فالذا كان أحد المحاصيل في زمن يسنبل ويربى الحب ثم يهيف من تأثير ريح بسموم ، أو يفلبه الهالوك ، فمن بعد التحقق أنه حقاً هاف لأحد أطينان بذلك فلا يؤخذ الخراج المفروض ، وأما اذا كان هيفان تلك المحاصيل لم يكن من قبل الله تعالى على الوجه المحرر بل بداعى نقصان خدمة الأرض كما يجب من إهمال صاحبها فلم يحصل درجة السكال ، ولم يحصل تحبب أى عطاء ثم ثم تلب ، فمثل هذه الحالة يلزم أخذ المال حيث لا يدخل في حكم الهايف ولا يلزم العفو عن ماله . انتهى

ونلاحظ أن هذا الأمر العالى السكريم لم يصدر من القوانين المصرية اللاحقة ما ينسخه أو يلغيه ، ولا ندرى الحكمة في تجاهل هذا القانون والعمل بمقتضاه ونحن في عصر الآفات الوبائية المقرون بالحرية ، وهل يكون العدل في القرن العشرين أقل شأناً منه في صدر القرن التاسع عشر ؟

هذه المرفوعات المقررة بنص القانون وجميعها معمول بها ما عدا الأخير كما بينا ، ولهذا عند ما أصيبت البلاد بحملة الجراد أو كارثة دودة القطن وأبادت المحاصيل فأت الرجوع الى هذا القانون العادل ، كذا عندما ابتليت البلاد بالجراد أو نزل البرد بجزء من أطينان مركز طرخا ، فأتلف زرعها بغير تقصير من الزراع

سادساً — العنصر الزراعى النهى : براعى في تشكيل لجان التقسيم المنوطة بتقسيم الأراضى إلى حيضان متماثلة في المعدن وكذا في لجان تقدير القيمة التجارية للأطينان ، ضرورة وجود عنصر المهندسين الزراعيين في كليهما ؛ وقد أغفل ذلك في تشكيل اللجان الحالية ، ويجدر مداركته فيما سيجد من التقديرات

سابعاً — نفقات الإجهادات : سيزاعى في جباية ضرائب الأطينان أب تكون الاجراءات التحفظية والتنفيذية بغير مصاريف إلى أدنى حد مستطاع . وذلك

إذا ثبت أن تأخر صاحب الأرض لم يكن للماطلة بل لأسباب قهرية
وفي هذه الحالة تمنح الحكومة للممول أوسع فرصة مستطاعة قبل الاقدام على نزع
ملكيتته الزراعية وفاء للضرائب الأميرية ، وذلك اتقاء تجريد صاحب الأرض من
مصدر حياته هو وعياله

ثامناً - مواخير التحصيل : يراعى فى تحصيل أقساط الضرائب التحقق من تمام
نضوج المحصول للبيع العادى لا الاضطرابى ، فلا يضطهد المحصول فى الحقل أو الجرن
فتتأثر الأسعار وتتهار وتضمحل الثقة بالزراع وتتأذى المعاملات الزراعية ويخسر المنتجون
بخسارة لا تعوض به — هذا الضغط الذى ضج منه الزراع ، وخصوصاً إبان الأزمات
والحوادث الطارئة

ثامناً - رسوم الخفر : أن تحصل رسوم الخفر بالقرى على أربعة أقساط
بدلاً من اثنين الآن ، وإلغاء الزائد عن الحاجة من رسوم الخفر فى بعض القرى التى
يتفق أن يعين بها خفر إضافى لا مبرر له

ثامناً - المحصولون : أن يتناول إصلاح الضرائب إعادة تنظيم أعمال
المحصلين وتيسير مهامهم الشاقة ، ويكون من المفيد الارتفاع بمستوى ثقافتهم ؛ ولهذا
نوصى بأن تكون مدارس المحاسبة والتجارة هى المختصة بتخريج المحصلين ، على أن
تلقى مدرسة المحصلين الحالية

وقد لاحظنا أن صيارف البلاد يعتذرون فى التبركيز بحجاية الضرائب والتعسف
فى التحصيل والاكتثار من الحجز الادارية بكثرة أعمالهم وعظم المسئوليات الملقاة
على عواتقهم ، حتى أن كثيراً منهم يستخدم كاتباً خاصاً يقطع له أجره من مرتبه
المتواضع ليعينه على إنجاز عملياته العديدة فى المواعيد المقررة

ثامناً - مواعيد ضرائب البساتين : تشجيعاً لزراعة البساتين تفرض
على أرضها ضرائب باعتبارها تزرع زراعة عادية ، على أن تحصل أقساطها فى مواسم
تصرف ثمارها لا فى مواسم الزراعة العادية

ثاني عشر — ضرائب الأوطيان المرهونة : يلاحظ أن الأوطيان المرهونة في فرنسا وكثير من الدول الأجنبية إنما يؤدي ضريبة الدائن المرتهن من الفوائد التي يأخذها من المدين صاحب الأرض ، وهذا الأخير يعفى من الضريبة طالما كان الرهن العقاري قائماً . وبما أن الفوائد التي يصيبها الدائنون المرتهنون في مصر عالية جداً وتغوق نظيرتها في سائر الدول ومع ذلك لا تؤدي إلى الحكومة ضريبة إيراد ، وبما أن صافي ريع الأرض لم يعد يحتمل تلك الفوائد المالية وإلى جانبها ضريبة الأوطيان ، فقد أصبح واجباً لحماية الملكية الزراعية وتخفيف تكاليفها والعمل على إنخفاض قيمة الأوطيان إطلاقاً أن يصدر تشريع يقضي بأن ضرائب الأوطيان المرهونة قبل عام ١٩٣٥ تؤدي من طرف الدائن المرتهن ، وتسدد من يد المالك إلى الصراف ، على أن تخصم له مما عليه إلى المرتهن ، ويعمل بذلك مدة سريان التعديل الجديد لضرائب الأوطيان . وإذا أدخلت الحكومة ضريبة الدخل على الأرباح والإيراد فيعاد النظر في هذا الامتياز

كلمة أخيرة

لقد أبديت بعض المقترحات التي أرجو أن تأخذ بها الحكومة في تعديل ضرائب الأقطان ، وهو أعظم عمل مالى تجريه مصر فى هذا العصر وأعتقد أن تلك الأمانى لا تغيب عن فطنة الحكومة المصرية، ولكن أردنا من تبيانها أن تعلم من لسان أصحاب الأقطان ما يجيش فى صدورهم من آلام وآمال فيجىء نظامها المنشود وإصلاحها الموعود موافقاً لحساسهم ومطابقاً للخير العام ولا يعزب عن البال أن صاحب الأقطان فى الواقع يتحمل عن نفسه وعن الفلاح أعباء ما يعادل عندنا ضريبة الأبراد ، فكل تخفيف عن المالك يصل أثره وبره إلى الفلاح وعماله ، وإلى القرية وسكانها

واختتم الموضوع رجاء أن يكون رائد القائمين بهذا الإصلاح العظيم حماية للملكية الزراعية بتخفيف أعباء ضرائب الأقطان ، وقد ناءت الأرض بشكائينها وهانت قيمة الأقطان بعد عز وإقبال ، وليس أجدى فى النهوض بقيمة الأقطان إلا تخفيف الضرائب والتكاليف ، لتبقى لمصر أرضها ، ويبقى للمصريين مصدر حياتهم وراث آباؤهم وأجدادهم

يجب أن يؤدى الزراع الضرائب من فيض عطاء الأرض لامن رأس مالهم ولا من أقواتهم

إن الزراع هم الغالبية فى هذا الوطن فكل نهوض بهم ينهض بالبلد عامة ونرجو أن يكون الزراع فى مستقبلهم أسعد حظاً من ماضيهم . وفى هذا فليتنافس المتنافسون

عبد الحليم الباسى نصير

عبر الطيحات إلى بني قنبر

